



الرأي رقم 03 بتاريخ 09 يناير 2024  
بشأن طلب توضيحات بخصوص طلب العروض

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على الشكاية المتوصل بها من شركة «.....» بتاريخ 23 يونيو 2023 وما أرفق بها من وثائق؛  
وعلى الرسالة الجوابية للمركز ..... المتوصل بها بتاريخ 05 شتنبر 2023 وما أرفق بها من وثائق؛  
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛  
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛  
وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية؛  
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 09 يناير 2024.

**أولا : المعطيات**

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، عرضت شركة «.....» أنه تبعا لدراستها لملف طلب العروض المفتوح رقم 04/2023 المتعلق بجمع ومعالجة ..... للمركز .....، تقدمت بتاريخ 05 يونيو 2023 عبر بوابة الصفقات العمومية إلى صاحب المشروع بطلب توضيحات بخصوص اعتماد نظام تنقيط غير واضح ووجود معايير تمييزية، ولأنها لم تتوصل بأي جواب عنه، مما يعتبر حسبا عيبا مسطريا فقد قامت قبل إيداع عرضها بمراسلة صاحب المشروع بتاريخ 19 يونيو 2023 من أجل إلغاء طلب العروض المعني. إلا أن هذا الأخير لم يستجب وعمد إلى استكمال المسطرة، حيث تم فتح الأظرفة بتاريخ 20 يونيو 2023.

وعليه فقد وجهت اللجنة الوطنية بتاريخ 07 يونيو 2023، إلى المركز  
..... نسخة من هذه الشكاية، طالبة منه موافقتها بموقفه مما جاء فيها.

وفي معرض جوابه المتوصل به بتاريخ 05 شتبر 2023، أوضح المركز ..... المذكور أن  
طلب العروض موضوع الشكاية لا يتضمن أي بنود تمييزية بدليل قبول جميع العروض التقنية للشركات  
المشاركة فيه، وأن المشتكية لم تحضر للزيارة المقررة في إعلان طلب العروض بتاريخ 08 يونيو 2023  
والتي كانت ستغنيها عن طلب توضيحات بخصوص طلب العروض المذكور.

وأضاف أن المشتكية قد طلبت فعليا توضيحات وتمت الإجابة عنها برسالة موجهة عبر البريد  
الإلكتروني للشركة وعبر بوابة الصفقات العمومية، وللإشارة فالتوضيحات التي طلبتها تتعلق بمعايير  
تنقيط العروض التقنية ودوافع اختيار طريقة التنقيط.

### ثانيا: الاستنتاجات

حيث تقدمت الشركة المشتكية بعرض في إطار طلب العروض المفتوح رقم 04/2023  
موضوع الشكاية، وتقدمت بطلب تقديم توضيحات بخصوص نظام تنقيط العروض المعتمد من طرف  
صاحب المشروع؛

وحيث أوضح صاحب المشروع أن المشتكية لم تحضر لزيارة المواقع التي كانت مقررة في  
الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 08 يونيو 2023، وأن حضورها لهذه الزيارة كان سيغنيها عن  
طلب توضيحات؛

وحيث إن صاحب المشروع أكد في جوابه أن طلب التوضيحات يهم كيفية اعتماد نظام تنقيط  
عروض المنافسين ودوافع اختياره، وأن هذا الطلب تمت الإجابة عنه برسالة موجهة عبر البريد  
الإلكتروني للشركة وعبر بوابة الصفقات العمومية؛

وحيث إن الثابت من وثائق الملف أن المشتكية لم تتم عرقلتها عن المشاركة في طلب العروض  
المذكور، بل إنها شاركت في جميع مراحل الإبرام ولم يتم إقصاء عرضها وأن عدم فوزها بالصفقة راجع إلى  
كون عرضها المالي لم يكن هو العرض الأكثر أفضلية؛

وحيث فيما يخص طلب المشتكية في شقه المتعلق بعدم إدراج الإجراء الشكلي المتمثل في  
احترام أجل 7 أيام من أجل إبلاغ التوضيحات المتعلقة بطلب العروض من طرف صاحب المشروع  
إلى المشتكية، فإن صاحب المشروع قد أجاب على الطلب المذكور عبر بوابة الصفقات العمومية وعبر

البريد الإلكتروني للمشتكية، وهو إجراء غير مؤثر لكونه لم يمنع هذه الأخيرة من المشاركة في طلب العروض موضوع الشكاية.

### **ثالثاً: رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية**

بناء على المعطيات والاستنتاجات السالفة الذكر، فإن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية ترى أن مسطرة الإبرام سليمة وأن شكاية الشركة المشتكية غير مبنية على أساس.